الفنان إنساناً يعيش لهامش اختياراته

عبد الحكيم حيدر

كاشياء تساعدك على تأليف الضحكات المُرّة، حاول أن تتخيّل فرناندو بيسوا يؤلّف أغنيات للرحّالة والضبّاط البرتغاليين في مراكبهم المُتّجهة إلى جزر جنوب شرقي آسيا. وإن استطعت أن تفعل ذلك، فحتماً ستَتَخَيَّل قصيدةً مستحيلةً قد يؤلّفها أحمد عبد المعطي حجازي في قتل أطفال غزّة، على غرار قصائد مدرسة بحر البقر أو ما فعلته فاطمة ناعوت مع أطفال قطار «البدرشين» في أيام المرحوم محمد مرسي. ولكن واضح أنّ القوافي والأوزان تطاوع البنان أحياناً، وتمتنع في أحايين أخرى مثل غزّة، وقد يفعلها برومانسية هادئة لو سنة، وسوف نترك أمر التلاحين لتلاميذ الشيخ إمام، رحمة الله عليه. غرفُتْ أنّ حجازي كتب قصيدةً في عودة مبارك سالماً من حادث أديس بابا، إذاً، لماذا لم يفعلها للآن فاروق جويدة، وخاصّةً إذا كان من المشكوك فيه أن يفعلها أحمد فؤاد نجم، وقد يفعلها نجم في حضور موسيقى عالمي يدفع أتعابه كاملاً ساويرس، أمّا لو كانت أمّ كلثوم في صحّة جيدة، على مستوى الخيال بالطبع، وقد جاءها الأمر الملكي بركوب سفينة متوجهة إلى غزّة للغناء بالقرب من الفقراء هناك، كما ركب نجيب محفوظ، للمرّة الأولى والأخيرة، طائراً بأمر من جمال عبد الناصر متوجّهاً إلى اليمن، وهو ما لم يستطع فعله كي يلقي كلمتَه في احتفال «نوبل»، عند ذلك قد يأخذنا الخيال إلى مناطق أخرى، كأن تبيع السيّدة منيرة المهدية عوّامَتها أو يبيع محمد الكحلاوي عوامته على جانب شاطئ النيل، ثم تتوجه السيدة منيرة إلى بيت صغير في «الإمام الشافعي» وتصير قريبة من زوايا الأولياء الصالحين أو يترك الكحلاوي ما جناه كلّه إلى مسجده بالبساتين أو يصير قريباً من المسجد النبوي، عندئذ قد يسافر فرناندو بيسوا كي يتأمّل مسيرة البحّارة إلى رأس الرجاء الصالح، وتعود أمّ كلثوم إلى بيتها في الزمالك بلحنيْن من ألحان شيوخ غزّة. هنا، قد تتحمس الستّ منيرة المهدية لعودة ثانية إلى الغناء، ولكن تنصحها خادمتها «الشيخة لواطف» أن تعتني بقطّتها وتُجهّز نفسها للحجّة السابعة، وتذكّرها أنّ لها ذلك البيت القديم في باب اللوق، فكيف ضاعت منها حجّة البيت، وهل نسيتها في العوّامة حينما باعتها للضابط العجوز الذي اشتراها بتراب الفلوس؟

كان يوهان غوته ملكياً بالطبع، وهو أكثر موهبةً من حجازي، وكان حجازي بالطبع أقلّ سوداوية بآلاف الأطنان من إميل سيوران، فحجازي هو الحُبّ للحياة والسهر والغناء، ولكن سيوران، وإن لم يكتب القصائد في حروب رومانيا، إلا أنّه كان على يمين أدولف هتلر، وأنقذ حجازي الشعر والغناء من السوداوية بالجوائز والمهرجانات أو الفرح بعودة حسني مبارك سالماً من أديس أبابا، عكس سوداوية سيوران الثقيلة جداً. هل في صوت الدبّابات موسيقى ما؟ وهل في المدفع قافية ما؟ وهل في صوت الرصاصة أو تجريدة السيف يوجد هناك ذلك البحر الغامض الذي لم يصل إليه شاعر بعد في الشرق بعد ما مات الوزن والقافية؟

أحياناً، يتأمل الواحد ذلك الهامش، فيجده وكأنّه هو البحر تماماً أو هو اللّجّة الغامضة، وخاصّةً حينما يغرق في اللّجّة الفقراء بلا سبب واضح أو معقول، اللهم إلا أن يكونوا في المشهد، فهل المشهد له تأثير السحر على روح ذلك الفنّان الوحيد والمسكين، والذي يموت في كلّ يوم ويترك بعض كتبه أو أغنياته أو آلة العود بعد ما تجهّم خشبه ونحلت أوتاره، بجوار قطعاته القديم المُعلّق، بعد أن ماتت زوجته، وتفرّق أولاده في البلاد، بعمل أحدهم بطانة في فرقة حفيد الشيخ الحريري، والثاني مات في مستشفى العباسية من سنوات؟ وحتّى ابتهالاته كلّها، ابتهالات الجدّ الكبير، مسحت برمّتها وسجّلت عليها «ماتشات» الأهلي والزمالك، في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي.

الذين تحرجهم الكرامة

حلمي الأسمر

الكرامة في المِخْيال الشعبي العام قيمةٌ عليا، تجلّ لصاحبها الثقةَ والشجاعةَ وعزّة النفس والكبرياء، وفي التاريخ معركةٌ فاصلةٌ أعادت للشعب العربي شيئاً من كرامته المهدورة في أعقاب هزيمة 1967 الفادحة، حيث أبلى الجيش العربي وإخوته من الفدائيين بلاءً حسناً، ولقّنوا الصهاينة درساً، ربما يوجه هو الأوّل من نوعه في المواجهة العربية مع المشروع الصهيوني الاستعماري النازي في فلسطين، ومنذ ذلك اليوم تتغنّى، نحن العرب، بتلك الموقعة التي رفعت رؤوسَنا جميعاً، ونتيه فخراً بذلك الإنجاز التاريخي، ونحن مُحقّون في هذا، فقد وضعت تلك المعركة السطر الأكثر إضاءةً، هي والبلاء، الحسن للجيش العربي على أسوار القدس الشريف في حرب النكبة، لتأتي بعد النكسة مُعيدةً شيئاً من التوازن للروح المعنوية العربية التي فتكت بها النكبة والنكسة.

ومنذ تلك الكرامة، توالت الانهيارات والنكبات والنكسات، حتى صارت المقاومة «إرهاباً»، وحبّ الجهاد تطرّفاً وآياته مجلبةً للّوم، حتّى بتنا نواريها في خطاباتنا الرسمية، ونحذفها من مناهجنا الرسمية، بل غدا مجرّد الحديث عن الجهاد وآياته وفقهه ضرباً من اللحن في اللغة، يدعو بعضهم عن لغات الفُصحاء، وساد في أبواق الدعاية الرسمية التغنّي بما يسمّونه «المصلحة الوطنية العليا»، وهو في ظاهره شعار بالغ الجمال، وفي باطنه دعوة للتقوقع والانكماش على مصالح «طهمة» الحكم، ومكتسبات لاعقي أحذيته، والتضحية بكلّ المعاني الجميلة الجامعة للأمة ومشاعرها، لمصلحة تكريس عقيدة سايكس بيكو اللعينة، التي غدت عند ذلك الفريق بديلاً لعقيدة العروبة والقومية، وحتّى الدين الواحد.

توالت الهزائم والانكسارات على جبهة الفعل، فيما كانت جبهة القول مُشتعلةً بالشعارات الرنّانة ونفش الريش الفارغ، وتحت السرير كانت تُحاك المؤامراتُ والتحالفاتُ مع العدوّ الأزلي، بل كانت العلاقات «السرية» في أوج ازدهارها، وكلّ يوم تتكشّف فصولٌ جديدةٌ من فصول اللقاءات وتبادل الأنخاب بين من كانوا بالأمس غالبيتهم الساحقة أن يدّخروا هذا المبلغ طوال حياتهم، في ظلّ الأجور والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة بفعل السياسات الحكومية؟

تناول بعضهم تصريحات السيسي تلك في مواقع التواصل، وانطلقت النكات والتحليلات مليئة بخفّة دمّ المصريين بشأن هذه التصريحات، التي تكاد تكون عارية تماماً من الصحّة، إذ، حتّى لو افترضنا أنّه يقصد مبالغ سنوية لا شهرية فهي بعيدةٌ كلّ البعد عن واقع من يعملون عبر الإنترنت في مصر، سواء في البرمجة أو غيرها، بل العجيب أنّ دخول العاملين في البرمجة في مصر ضمن الأدنى عالمياً، ولا تكاد تتجاوز 20 ألف دولار، وفق تقرير أجور مُطوّري البرامج في عام 2023. بل عندما نراجع أجور المصريين العاملين في هذا القطاع، ولحسن الحظ هناك شركات ومواقع متخصصة تقدّم هذا، نجد أنّ المُبرمجين المصريين يحصلون على واحد من أدنى الأجور عالمياً، حتّى أنّ الشباب الإيرانيين العاملين في هذ المجال، وباقي مجالات العمل الإلكتروني الحرّ، يحصلون على ما يزيد بأربع مرّات عن نظرائهم من الشباب المصريين، وبسبب سوء خدمات الإنترنت في مصر، وانقطاع الكهرباء بشكل منتظم، منذ قرابة العام، أصبح المصريون بجدون فرص العمل هذه بصعوبة بالغة، فطبيعة هذه الأعمال تقتضي السرعة في تنفيذ المهام المطلوبة للحصول على مقابل أعلى، بينما يضطر المصريون لإنفاق أكبر على البنية التحتية للتكنولوجيا والكهرباء والإنترنت من جيوبهم الخاصة، لضمان استمرارهم في العمل، ولو في الحدود الدنيا، إذ إنّ الشيء الوحيد المنتظم في مصرنا المحروسة اليوم هو جدول انقطاع الكهرباء، التي تغيب ساعتين على الأقل يومياً، فإذا كان الرئيس يلوم المصريين لأنّهم لا يُدخِلون أبناءهم التعليم التكنولوجي، الذي يجعلهم يعملون من البيت برواتب تصل حتّى مائة ألف دولار شهرياً، فمن المفترض أن يعاقب من يتسبّبون بقطع الكهرباء ساعتين يومياً لأنّهم يدمّرون الدخل القومي ومستقبل البلاد.

لا يقف الأمر عند هذا الحد، فرغم دعاوى الشمول المالي، التي أُطلِقَتْ منذ سنوات، واستبشر بها كثيرون، فإنّ هناك أزمةً حقيقيةً في فتح حسابات مصرفية لمن ليست لديهم مهنة مثبّتة في بطاقات الرقم القومي، وباقي مجالات العمل الإلكتروني الحرّ، يحصلون على ما دوماً منذ عودته إلى السلطة عام 2022، بعد فترة قصيرة أمضاها في المعارضة، أو يوازن بين ضرورات السياسية، وفي مقدمها تجنّب محاكمته وإدانته بالفساد، وضرورات شركائه في الائتلاف اليميني المتطرف وأشدّ رموزه سموتريتش ومن لفّ لفّهم الذين يدعون إلى مزيد من القتل والقمع، ورغم رغبته العميقة في تصفية القضية الفلسطينية بأكملها لإنجاز حلم «إسرائيل الكبرى» في عهده وزمنه، إلا أنه فشل في تحقيق هذا الحلم سنوات طويلة.

في الجانب الأميركي، الشريك والموجّه الفعليّ، لا يبدو أنّ إدارة بايدن ترغب في تغيير الوضع الاستراتيجي والجغرافي الراهن، وإن تؤيد نتنياهو في محاولته القضاء على «حماس»، إلّا أنها تختلف معه بشأن «اليوم التالي» الذي تريد تمهيد طريق السلطة الفلسطينية إليه، ومع تفاقم الحراك العالمي الشعبي وبعض الرسمي، ضدّ اندفاعة نتنياهو الإباديّة، برزت الحوافز لدى «المجتمع الدولي» لكبح جماحه وإنهاء هذه الحرب. في حين يروّج نتنياهو أمام المجتمع الدولي قدرته على فرض واقع جديد مختلف يراه ممكناً، فيما تظهر الحقيقة أنه لن يتمكّن من تحقيق غُشر ما يطمح إليه، فالقضاء على «حماس» ضرب من الخيال لكونها جزءاً من النسيج الاجتماعي الفلسطيني، لا في غزّة فحسب، بل في الضفة الغربية والقدس أيضاً. أمّا عودة السلطة إلى القطاع، في حساب الأميركيين، فمجرّد حلم واهم لا علاقة له بالواقع.

بإقدام نتنياهو على مزّج بقائه السياسي بما يعتبره «مصلحة إسرائيل» فإنّه يصعّب المهمّة على نفسه وعلى حلفائه، بل يجعلها مهمّة مستحيلة ذات أفق مسدود. لذا بات التفكير الأميركي، منذ فترة قريبة، جدّياً في التخلّص من هذا الرجل الذي يشكّل خطراً على أميركا والغرب ومصالحهما في المنطقة وعلى «إسرائيل» نفسها. يفكّر الأميركيون في «اليوم التالي» الخاص بنتنياهو، والانتخابات الإسرائيلية في العام الجاري أمر ممكن، خاصة إذا تصاعدت الضغوط الداخلية (بدفع من الأميركيين) لإجرائها. تشير استطلاعات الرأي بوضوح إلى أن الأحزاب التي تشكّل الائتلاف الحالي ستهزم (يقول بعضهم ستسحق) وستحقّق أحزاب المعارضة نصراً يقودها إلى حكومة برئاسة غانتس، على الأرجح، أو أي خيار آخر. وبذهب نتنياهو إلى بئس المصير سياسياً وقضائياً. يبقى حذران قائمان: أن يهرب نتنياهو من مصيره الأسود إلى الفصل الأخير من إبادته الوحشية في رفح، أو إلى حرب مع لبنان. على الجميع أن يأخذ هذين الاحتمالين في الحسبان.

(ناقد وأستاذ جامعي لبناني)

لماذا قد لا يعمل المصريون في قطاع البرمجة؟

عمر سمير

قبل أيام، وفي سياق استمرار حديثه التقريعي للمصريين، بدا الرئيس عبد الفتاح السيسي افتتاح مركز البيانات والحوسبة السحابية في العاصمة الإدارية، وهو يلومهم على تعليم أبنائهم في كليات التجارة والآداب والحقوق، ولا يجدون عملاً، تاركين مجال البرمجة، وهو المجال المربح جداً، الذي يراه كنزاً لمصر، وتصل الأجور فيه إلى 20 أو 30 أو مائة ألف دولار في الشهر، عبر العمل من المنزل، بدلاً من إلقاء اللوم على الدولة أو الحكومة. وكان السيسي نفسه قد قال إنه عندما أجري اختباراً للمبرمجين، لم ينجح سوى 111 شخصاً من بين أكثر من 300 ألف، ما أثار زوبعة حينها، من دون أن يراجعه كثيرون حوله اعتاداوا تصديق كلامه من دون تفكير، وهو نفسه كان يريد تدريب ألف شخص، وقال إن كلفة الشخص في هذا المجال تزيد على 30 ألف دولار. لماذا يلوم المصريين إذاً، وليس بإمكان غالبيتهم الساحقة أن يدّخروا هذا المبلغ طوال حياتهم، في ظلّ الأجور والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة بفعل السياسات الحكومية؟

تناول بعضهم تصريحات السيسي تلك في مواقع التواصل، وانطلقت النكات والتحليلات مليئة بخفّة دمّ المصريين بشأن هذه التصريحات، التي تكاد تكون عارية تماماً من الصحّة، إذ، حتّى لو افترضنا أنّه يقصد مبالغ سنوية لا شهرية فهي بعيدةٌ كلّ البعد عن واقع من يعملون عبر الإنترنت في مصر، سواء في البرمجة أو غيرها، بل العجيب أنّ دخول العاملين في البرمجة في مصر ضمن الأدنى عالمياً، ولا تكاد تتجاوز 20 ألف دولار، وفق تقرير أجور مُطوّري البرامج في عام 2023. بل عندما نراجع أجور المصريين العاملين في هذا القطاع، ولحسن الحظ هناك شركات ومواقع متخصصة تقدّم هذا، نجد أنّ المُبرمجين المصريين يحصلون على واحد من أدنى الأجور عالمياً، حتّى أنّ الشباب الإيرانيين العاملين في هذ المجال، وباقي مجالات العمل الإلكتروني الحرّ، يحصلون على ما يزيد بأربع مرّات عن نظرائهم من الشباب المصريين، وبسبب سوء خدمات الإنترنت في مصر، وانقطاع الكهرباء بشكل منتظم، منذ قرابة العام، أصبح المصريون يجدون فرص العمل هذه بصعوبة بالغة، فطبيعة هذه الأعمال تقتضي السرعة في تنفيذ المهام المطلوبة للحصول على مقابل أعلى، بينما يضطر المصريون لإنفاق أكبر على البنية التحتية للتكنولوجيا والكهرباء والإنترنت من جيوبهم الخاصة، لضمان استمرارهم في العمل، ولو في الحدود الدنيا، إذ إنّ الشيء الوحيد المنتظم في مصرنا المحروسة اليوم هو جدول انقطاع الكهرباء، التي تغيب ساعتين على الأقل يومياً، فإذا كان الرئيس يلوم المصريين لأنّهم لا يُدخِلون أبناءهم التعليم التكنولوجي، الذي يجعلهم يعملون من البيت برواتب تصل حتّى مائة ألف دولار شهرياً، فمن المفترض أن يعاقب من يتسبّبون بقطع الكهرباء ساعتين يومياً لأنّهم يدمّرون الدخل القومي ومستقبل البلاد.

> ينفق المصريون على تعليم أبنائهم، وينفقون من جيوبهم ضعف ما تنفقه الحكومة على التعليم سنويا

لا يقف الأمر عند هذا الحد، فرغم دعاوى الشمول المالي، التي أُطلِقَتْ منذ سنوات، واستبشر بها كثيرون، فإنّ هناك أزمةً حقيقيةً في فتح حسابات مصرفية لمن ليست لديهم مهنة مثبّتة في بطاقات الرقم القومي، وباقي مجالات العمل الإلكتروني الحرّ، يحصلون على ما يزيد بأربع مرّات عن نظرائهم من الشباب المصريين، وبسبب سوء خدمات الإنترنت في مصر، وانقطاع الكهرباء بشكل منتظم، منذ قرابة العام، أصبح المصريون يجدون فرص العمل هذه بصعوبة بالغة، فطبيعة هذه الأعمال تقتضي السرعة في تنفيذ المهام المطلوبة للحصول على مقابل أعلى، بينما يضطر المصريون لإنفاق أكبر على البنية التحتية للتكنولوجيا والكهرباء والإنترنت من جيوبهم الخاصة، لضمان استمرارهم في العمل، ولو في الحدود الدنيا، إذ إنّ الشيء الوحيد المنتظم في مصرنا المحروسة اليوم هو جدول انقطاع الكهرباء، التي تغيب ساعتين على الأقل يومياً، فإذا كان الرئيس يلوم المصريين لأنّهم لا يُدخِلون أبناءهم التعليم التكنولوجي، الذي يجعلهم يعملون من البيت برواتب تصل حتّى مائة ألف دولار شهرياً، فمن المفترض أن يعاقب من يتسبّبون بقطع الكهرباء ساعتين يومياً لأنّهم يدمّرون الدخل القومي ومستقبل البلاد.

> ينفق المصريون على تعليم أبنائهم، وينفقون من جيوبهم ضعف ما تنفقه الحكومة على التعليم سنويا

الطلاب وأولياء الأمور، بدلاً من السعي للقضاء على الظاهرة بتعزيز أجور المعلّمين، ونظام التعليم، وتحسين بنيته التحتية.

والحقيقة التي قد تغيب عن الرئيس أنّ المصريين يبذلون ما في وسعهم للتأقلم مع سوق العمل بشروطه الرديئة، التي لم يشاركوا في صنعها، ولا تحكمها قوانين ولا أعراف، وهي سوق عمل مليئة بالتشوّهات مثل البطالة المقنّعة، والعمل الهش، وفي الوقت نفسه، العمل الشاقّ ساعات هي أطول ساعات العمل عالمياً، وإذا كان اللوم على الشباب، فلدى مصر واحد من أعلى معدلات الشباب خارج دائرة التعليم والعمل والتدريب عالمياً، تقترب من نسبة 28%. ورغم ارتفاع الإنفاق الاجتماعي، إلا أنّ الأهالي الذين يلومهم الرئيس قد أفقروا، فالفقر أيضاً قد ارتفع بسبب الخلل في السياسات الكلّية المرتبطة بالأجور، فتدنّي الأجور هو الآلة الأكثر أهمية لإنتاج ملايين الفقراء كلّ عام. وكذلك، أفقر هؤلاء بسبب إطلاق يد السوق، سواء في تعديلات قوانين الاستثمار أو قوانين العمل والأجور، ويمثّل العمل في القطاع غير الرسمي ظاهرة بالنسبة للشباب المصريين، إذ وفق تقرير التنمية البشرية العربي (2023)، فإنّ أكثر من 90% من الشباب المصريين يعملون في القطاع غير الرسمي، وهو القطاع الذي يوفر بشكل أساسي وظائف تتطلب مهارات منخفضة وإنتاجية منخفضة وموجهة لتوفير حدّ الكفاف. على الرغم من أنّ العمل غير الرسمي يمثّل حلاً قصير الأجل لبطالة الشباب، إلّا أنّه غالباً ما يكون له تأثير سلبي طويل الأجل على إمكانية توظيفهم.

يفكر السيسي ومن حوله في أمور يظنّونها خارج الصندوق، فتارة يتحدّثون عن تصدير المهندسين والأطباء والبشر مصدراً للعملة الصعبة، وكأنّنا في عهد النخاسة وتجارة العبيد، ويحاولون إعداد الآف من المبرمجين لهذا الغرض فقط، ونتمنّى جميعاً أن تصبح مصر مركزاً للتعهيد، لكن علينا أن نتساءل: لماذا يهاجر مبرمجو مصر إلى الأبد للعمل من منازل في أوروبا ودول عربية؟ قبل أن نسير في مسار تخريج أطباء ومهندسين لأسواق غير مصرية، ولا نستفيد سوى من أموال التحويلات، إنّ ظلّ هؤلاء متمسّكين بالبقاء في مصر أساساً، ولم يهاجروا كرهاً لا طوعاً. وفي إطار هذا التفكير أيضاً، نتمنّى أن تحدّث رقمنة حقيقية، لا رقمنة مدفوعة الثمن للخدمات، تجعل من مصر البلد الوحيد الذي يبيع اسم المستخدم وكلمة المرور لخدمات عديدة، ومنها خدمة التسجيل في بوابة الحج والعمرة، وخدمة الفاتورة الإلكترونية، وأن تُراجَع فكرة رسوم الدفع الإلكتروني، ثمّ توصيل الإيصال إلى مقدّم الخدمة التي تفعّلها غالبية الجامعات المصرية، كما نأمل ألا يتم التحقيق مع عاملين عديدين من المنازل لأنّهم فقط حصلوا على 50 دولاراً مقابل جهدهم وعرقهم، وألا يضطرّوا لطرق ملتوية وغير رسمية لتحصيلها، فيما يفكّر العاملون في البنوك وفي فروع بعض شركات تحويل الأموال، ومديريهم، في أنّها قد تكون أموالاً لتمويل الإرهاب.

(كاتب مصري)

التضامُن العالمي ليس بديلاً من الفعل الفلسطيني

اسامة عثمان

تثور أسئلة عن غياب حرارة الشعوب العربية، والجموع الطلابية منها، إزاء الفظائع التي ارتُكبت، ولا تزال، في الحرب العدوانية على قطاع غزّة، في مقابل الحراك الطلّابي اللافت في الجامعات الأميركية، والذي توسّع ليشمل جامعات أوروبية وغيرها. ولا يخفى أنّ السبب الأكثر أهمية يعود إلى الاختلاف بين مجتمعات ديمقراطية (مع الإقرار بقيود مؤسّسة السلطة وجماعات المصالح والضغط) ومجتمعات أُضعِفتْ فيها الإرادةُ الشعبية، وأُخضِعتْ فيها الحياةُ السياسية لصالح شكليات تضبطها النُّظُمُ العربية الحاكمة. وعلى أهمية تأثير هذه الاحتجاجات الواسعة في الجامعات الأميركية، وفي هذا التوقيت في صانع القرار الأميركي، وفي أقطاب إدارة الرئيس جو بايدن، وهو يواجه منافسةً خطرة على ولاية رئاسية ثانية، ورغم أنّ هذه الاحتجاجات أضحت مصدر الهام لكلّ الأحرار ومحبّي العدالة في العالم، إلا أنّها لا تقوى على تعويض غياب اللاعب الأساسي؛ صاحب القضية، إذ المفترض أن تقوم حركاتُ التضامُن بدور المساند والمواكب للفعل الفلسطيني في أرض الصراع.

وقد مثّلت عملية طوفان الأقصى فرصةً ثمينة لتوفير الزخم، لكن معوقات البنية الفلسطينية، والعربية الرسمية والمجتمعية، أهدرتها؛ ذلك أنّ هذه الحالة المتبلّدة فشلت في التقاط هذا الخيط المُتوهّج؛ لأسباب منها، فلسطينيّاً وعربيّاً، غياب الرؤية المُوحّدة، والاستكانة إلى القواعد الأميركية غير النزيهة والمُنحازة بالمطلق إلى دولة الاحتلال، والهادفة إلى إنقاذها من الخسْفة القوية التي كان من شأنها أن تعيد حسابات القوى المُؤثّرة فيها، ما جعل تلك القوى المُشكّلة لحكومة الاحتلال الراهنة، تتنكّص في مواقف أكثر عدوانية، من قبيل المناداة بهزيمة الفلسطينيين أو هزيمة حركة حماس وفصائل المقاومة فقط، بل كيّ وعي الفلسطيني العادي، ليس في القطاع المنكوب وحده، بل في كلّ مكان، وفي الضفة الغربية بما فيها القدس، التي تعيش ظلال الحرب القائمة، من ارتفاع عمليات القتل والإعدامات الميدانية، وتدمير البنى التحتية، كما حدث على نحو صارخ في طولكرم، ومخيم نور شمس، ومن مصادرة أراضٍ واسعة لأغراض الاستيطان بذريعة تحويل الأراضي الفلسطينية إلى أراضي دولة، كما يحدث على نحو خطير في الأغوار، ومن إعاقة تنقّلات الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية بكثير من الحواجز الاحتلالية، فضلاً عن تهديدات اعتداءات المستوطنين المحميّة بجيش الاحتلال، مع تضييق اقتصادي مقصود، ومتزامن مع الحرب على غزّة، من خلال الاستمرار في حجْز الأموال المُقتطَعة المُستحقّة للسلطة الفلسطينية بموجب الاتفاقيات، وبمنْع الوفْد الفلسطينيين من العمل داخل الخط الأخضر، بعد أن جرّدت دولةُ الاحتلال الحياةَ الفلسطينية من مقوّماتها الاقتصادية الذاتية، بحرمان الفلسطينيين من الانتفاع الحُرّ بأراضيهم في المناطق المصنّفة «ج»، وهي التي تشغل أزيد من 60% من مساحة الضفة الغربية، وغير مصادرة الأراضي والتضييق على المزارعين وزعاة المواشي في الأغوار، وتقييد الحركات التجارية والصناعية بالاعتماد على اتفاقية باريس، وهي الاسم الدارج للبروتوكول الاقتصادي الملحق باتفاقية أوسلو، ووقّعتها السلطة الفلسطينية وإسرائيل في باريس (29 إبريل/ نيسان 1994)، والتي وصفتها دراسةٌ فلسطينية بأنّها مُضِرّة دخلتها منظّمةُ التحرير الفلسطينية، جرّاء نقص خبرة المفاوض الفلسطيني في القضايا الاقتصادية والمالية والفنّية، ولم تستطعْ الفكاك منها حتّى الآن، ثمّ أدخلت الفلسطينيين جميعهم في هذه المصيدة.

هذه المعطيات الاحتلالية جعلت الضفة الغربية، المساند الأول المُفترض، لقطاع غزّة، تحت حرب بذراعين، ذراع أمنية وأخرى اقتصادية، وكان هذا أكثر الأسباب أهمّية في إضعاف ردّة الفعل الفلسطينية المقاومة والمساندة، المتوقّعة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى السلطة الفلسطينية التي لم تتنصّل من مواقفها وجهودها مع حرب الإبادة في غزّة، بل بدت نافرة تتّجه إلى التحضير لما بعد الحرب، قبل أن تبدو لتلك الحرب نهاية قريبة أو واضحة، ومن دون أن يبدو في مواقف قادة الاحتلال أيّ قبول بدور للسلطة في القطاع أو استعداد لإعادة النظر في موضوع حلّ الدولتين، بل كثر تباهي بنيامين نتنياهو بمنْعه قيام دولة فلسطينية، ولم تقوَ كلّ الجرائم والوحشية، والتحوّلات الإسرائيلية الحادّة نحو الدموية والاستئصال، في حثل الشارع الفلسطيني على مراجعات حقيقية لعلاقتها مع دولة الاحتلال، واجتراح مقارباتٍ ترقى إلى مستوى الصراع الوجودي الذي زادت مؤشّراته.

> فُوّتتْ فرصة التحام الضفة الغربية بقطاع غزّة، حتى لو بحراك نضاليّ غير عسكري، ولكنْ مكثّف ومُؤثّر، وهذا أخلّ بالمشهد الفلسطيني

وظلّت قيادة السلطة تُعوّل على ضغوط أميركية، لم تثبتْ كفايتَها، من دون أن تلوّح بإعادة الأمر إلى الشعب، لم يكتفِ نتنياهو بمنْع قيام دولة فلسطينية، بل استمرّ في العمل على إضعاف السلطة، مادياً، بالأبارتزات المالية والاقتصادية، ومعنوياً، بتكثيف اقتحامات جنود الاحتلال مناطق السلطة والمدن الفلسطينية، التي يُفترَض أنّها وفق «أوسلو»، خاضعة للسلطة، وأسفر الحال عن التزام بتلك الاتفاقية من طرف واحد، هو الطرف الفلسطيني، وأصبح مُجرّد إنقاذ حياة السلطة مطمعاً، فيما أضحت هي غرَضاً للرمي الاحتلالي، غير المؤمن حتّى بـ«أوسلو» (لذلك يجنّ جنونُ قادة الاحتلال عند لجوء الفلسطينيين إلى المؤسّسات والمحاكم الدولية) إلا في حدود بقاء السلطة إدارةً ذاتية، تحت الاحتلال وسيادته. ولذلك فوّتت فرصة التحام الضفة الغربية بقطاع غزّة، حتى لو بحراك نضالي غير عسكري، ولكنْ مكثّف ومُؤثّر، وهذا أخلّ بالمشهد الفلسطيني العام، وربما ساهم، مع غيره من العوامل، في إنقاص التأثير الخارجي، مع أنّ الفلسطينيين في الضفة الغربية كانوا شهوداً على جرائم الاحتلال ومستوطنيه، إلا أنّ ضعف التناغُم مع حالة غزّة لم يُساهم في تبديد مزاعم حصر المشكلة في غزّة وتزييف الصورة بالادعاء أنّ إسرائيل في حالة دفاع عن النفس إثْر «طوفان الأقصى»، فيما الحقيقةُ أنّ السبب عامّ في طرفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

وفي المحصّلة، فلسطينيّاً وعربيّاً، درجت السلطاتُ الرسمية على تقديم العروض بغية استدراج الاعتدال في الطرف المقابل، فيما مضى الطرف المُحتلّ في فرض الوقائع والاستقرار بأطراف عربية للتطبيع معها، لتجاوز الحالة الفلسطينية وطيّ استحقاقاتها. وبالتوازي، احتكرت تلك السلطاتُ إدارةَ الصراع بأوراق مستهلَكة، وبتحييد القوى الجماهيرية والطلابية، خوفاً من يقظة تلك الجموع الشعبية والعلمية والثقافية، التي تهدّد باتساع نطاق فعْلها لبطلان أسلة الحُكْم والتمثيل أو حتّى بمطالب ترتفعُ فوق السقوف المنخفضة في التعاطي مع دولة الاحتلال.

(كاتب فلسطيني)

مؤيد للحق الفلسطيني في جامعة كولومبيا، نيويورك، 30 إبريل (مارى الطائر/ فرانس برس)

بين سنان أنطون وباسم خندقجي

زياد بركات

كلاهما سعى إلى إزالة الإعجام. أزال الروائي العراقي سنان أنطون، وهو من أبرز روائيّي الموجة الجديدة في الرواية العربية، إعجام حقبةً مضطربة وبالغة القسوة في تاريخ العراقيين، في روايته الأولى «إعجام» (دار الآداب، بيروت، 2003)، التي قدّمته روائياً مُتميّزاً ولافتاً إلى الأوساط الثقافية العربية، من خلال سرد بالغ الخشونة، إن على صعيد الأحداث، وهي قليلة، أو السرد نفسه ولغته المُتَهَكّمة، العارية من الاستعارات غالباً، من خلال مخطوطةٍ عُثِر عليها في أحد السجون، وتميّزت بعُجْمَتِها، فهي غير مُنقّطة، وأظنّ أنّ أجواءها انتقلت إلى نصوص أنطون اللاحقة، وتحديداً روايته «فهرست» (دار الجمل، بغداد، 2016)، من ناحية البنية والمشاغل.

... القسوة والقمع هنا يُقدَّمان من خلال رواية مُضادّة، تضع الأمور في نصابها المُفتَرَض، والتقاط على الحروف، فما نقرأه هو رواية المُهَمَّش، المقموع، التي تنقُض رواية القامِع الكبرى، وتُضيء عذابات الإنسان الصغير وآلامه.

تبدو رواية أنطون بعيدة البُعد كلّه عن مشاغل رواية باسم خندقجي «قناع بلون السماء» (دار الآداب، بيروت، 2023)، لكنّ محمولاتهما تكاد تكون واحدةً، فخندقجي يكتب روايةً داخل رواية، ثمّة كاتب يرغب في كتابة رواية عن مريم المجدلية، ويعيش تحت الاحتلال، فيتقمّص شخصية يهودي أشكنازي للدخول إلى «الكيبوتزات»، ويشارك في ورشة حفريات أثرية، بحثاً عمّا قد يقوده إلى أثر تاريخي واقعي لبدء روايته، ما يعني أنّنا إزاء هويّتيْن تتصارعان داخل الراوي، ما يوجب إزالة الإعجام، طوال الوقت، عن أحدهما كي لا يُصبح القناعُ هو الوجه.

فازت رواية خندقجي بالجائزة العالمية للرواية العربية (بوكر) لهذا العام، والجائزة تتمتّع بحدّ معقول من المصداقية مقارنةً بجوائز أخرى، رغم كثير ملاحظات ومُؤاخذات عليها، وأهمّها التسييس، وتغليب ذائقات في التلقّي الأدبي على غيرها، لكنّ استمرار الجائزة، وصعود بعض الفائزين بها، ومواصلتهم الكتابة، جعل كثيرين يغضّون النظر عن مؤاخذاتهم.

يفوز خندقجي بالجائزة، وهو الأسير في السجون الإسرائيلية، والمحكوم بثلاثة مؤبّدات، أفلحت الجائزة في الإضاءة على رواية المُهَمَّش، وصدّرتها إلى المتلقّين، بل وإلى العالم أيضاً، باعتبارها رواية مظلوم في وجه ظالم، كما أضاءت عسف الصورة التي تعمل إسرائيل على ترويجها عن نفْسها، فإذا هيَ بفوز خندقجي قوّة احتلال، تُصادر الحرّيات وتقتل الناس وتعتقل الكُتّاب، كأنّ الفوزَ هدم سجناً صغيراً لكنّه محكم الإغلاق أمام أعين العالم كلّه، فها هي إسرائيل التي تحرص على احتكار دور الضحية تفعل أسوأ ما حدّث مع اليهود في الحقبة النازية.

هنا بالضبط يلتقي خندقجي ثانية مع سنان أنطون، ولكن خارج المَتْن الروائي، فقد اعتقل الأخير في جامعة نيويورك التي يُدرّس فيها في أثناء حمايته للطلاب المعتصمين نصرةً للغزّيين الذين يتعرّضون لحملة إبادة غير رحيمة، وجاء اعتقالُه أياما قليلة قبل فوز خندقجي، وشكّل الحدثان فضيحةً لإسرائيل وداعميها، وتعرية لخطابهم عن حرّية التعبير.

وأظنّ أنّ فوز خندقجي واعتقال أنطون يكشفان أموراً عدّة، أهمها غياب رواية المظلوم في العالم، جرّاء سوء إدارة الصراع وقصْره على العسكري والسياسي، وإغفال البُعد الثقافي له، فثمّة خساراتٌ كُبرى لغياب ما يمكن وصفها اعتباطاً بـ«اللوبيات» الثقافية العربية في الغرب، في الجامعات ووسائل الإعلام، وشركات الإنتاج السينمائي ومراكز الفنون، وثمّة إدارة بالغة السوء، لمقدّرات الفلسطينيين ومكانتهم الحضارية والثقافية في محيطهم والعالم، فلا إدوارد سعيد أو أشباهه حالياً في الجامعات الأميركية، ولا مكان للمُنجز الفلسطيني الثقافي تحت الاحتلال في عواصم الغرب والأمم المتحدة.

هل فكّر المندوب الفلسطيني لدى المنظّمة الدولية مرّة بعرض لوحة للتشكيلية الفلسطينية هبة زقّوت مثلاً، أو سواها، خلال سرده مظلومية الشعب الفلسطيني؟... خندقجي وأنطون فعلا، كلٌّ على طريقته.

بديهيّاتٌ أسقطتها حربُ غزّة

محمد احمد بنّيس

يوماً بعد يوم، يتأكّد أنّ ما قبل السابع من أكتوبر/

مِحَن راشد الغنّوشي

أنور الجمعاوي

مضى عامٌ ونيّف على اعتقال زعيم حركة النهضة، ذات المرجعية الإسلامية، رئيس البرلمان التونسي السابق (2019-2021) راشد الغنّوشي (83 عاماً)، على خلفية تُهم ذات صبغة سياسية، بحسب أنصاره ومحاميه. وأثار استمرار حبْسه حفيظة عدّة أطراف حقوقية، وجمعوية، وحزبية. وتضامن معه عددٌ معتبرٌ من أشياعه والمتعاطفين معه، في الداخل وفي الخارج، ووقّعوا عرائض ونظّموا وقفاتٍ احتجاجية وأنشطة دعائية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، ومنابر إعلامية شتّى، للمطالبة بإطلاق سراحه. وبغضّ النظر عن اتفاق أيٍّ منا أو اختلافه مع أفكار الغنوشي وسياساته، فإنّ الثابت أنّه من بين الشخصيات البارزة التي أثّرت على كيْفٍ ما في المشهد السياسي في البلاد، قبل الثورة وبعدها. فقد عايش الرجل الزمن السياسي في تونس بتحوّلاته المختلفة، وتعقيداته المتعدّدة؛ بدءاً بدولة الاستقلال، مروراً بحقبة الدولة الشمولية في عهد الحبيب بورقيبة، وخَلَفِه زين العابدين بن علي، وقوفاً عند عقد الثورة (2011 - 2021)، وصولاً إلى حكم منظومة 25 يوليو/ تموز (2021). ولم يقف راشد الغنّوشي خلال تلك المراحل كلّها على الربوة، بل انخرط في مُعترك الحياة السياسية، مناوراً حيناً، محاوراً حيناً آخر، حاكما طوْراً، معارضاً طوْراً آخر. ولم يكن احترافه السياسة، بحسب مراقبين، أمراً سالكاً بل كان مشروعاً شائكاً، تلبّست فيه مطامحه السياسية بمحن شتّى. ويمكن أن يُميّز الدارس بين ثلاث محن وسمت السيرة السياسية للغنوشي. الأولى، محنة معارضته وأنصاره الدولة القامعة. والثانية، محنة تولّي الحكم. والثالثة، محنة إزاحته وحزبه من كرسي الحكم.

في زمن كانت فيه المعارضة مغامرة غير مأمونة العواقب، وفعلاً محظوراً، جرّمه النظام الحاكم، تصدّر راشد الغنّوشي، ومريدوه، طليعة مُعارضي سياسات مُؤسّس الجمهورية الأولى، الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة. واعترضوا ضمن تجربة الجماعة الإسلامية أوّلاً، وحركة الاتجاه الإسلامي ثانياً، على توجّهات بورقيبة الأحادية، وميوله إلى جمع كلّ السلطات بيده، وإقصاء خصومه، والاستفراد بالحكم إلى أجل غير مسمّى. ونقدوا هيْمنة الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم وقتها على الشأن العام، ورفض الغنّوشي وأنصاره القيود الصارمة التي كانت مفروضة على حرّية التعبير، والتظاهر، والانضمام إلى الأحزاب، وحرص النظام البورقيبي على فرض علمانيةٍ قسريةٍ على الاجتماع التونسي. وطالبوا بحقّهم القانوني في تأسيس حركة مُحافظة مُعارضة مشروعة. لكنّ ردّ النظام البورقيبي كان قاسياً. فاعتُقل الغنوشي، وعدد كبير من أنصاره، وصدر عليه حكم الإعدام في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، فكانت محنة معارضة بورقيبة ثقيلة ومكلفة للغنّوشي وأشياعه. ومع صعود زين العابدين بن علي إلى كرسي الحكم، إثر انقلاب طبّي أبيض على بورقيبة، بعث الغنّوشي رسائل إيجابية إلى النظام الحاكم، وأصبح اسم الجماعة «حركة النهضة» بدل «الاتجاه الإسلامي». لكنّ موسم الودّ بين الطرفين لم يدم طويلاً. فقد استشعر ابن علي العمق الشعبي للحركة خلال مشاركتها في قوائم مستقلّة في تشريعيات 1989. وبدل احتوائها ومنحها تأشيرة العمل القانوني، شنّ حملة شعواء ضدّ قادتها وأنصارها، وزجّ آلاف المحسوبين عليها في السجون في إطار ما يُعرف بحملة استئصال الإسلاميين، التي امتدّت بالتدريج إلى غيرهم من المعارضين. وجعل ذلك النهج حقبة ابن علي موسومة بالسلطوية والشمولية، وتوزّع أتباع حركة النهضة بين السجون والمنافي، وفرضت على آخرين الإقامة الجبرية، فيما قصد راشد الغنّوشي المنفى، حيث كان صوته عالياً في معارضة دكتاتورية بن علي، وتحشيد الرأي العام الدولي للتعاطف معه وأنصاره في محنتهم، والتنديد بسياسات الدولة القامعة. تحوّلت بذلك المِحْنَةُ إلى مِنْحَةٍ على نحو ما. وتأكّد ذلك مع قيام ثورة 2011.

> في زمن كانت فيه المعارضة مغامرة غير مأمونة العواقب، تصدّر الغنّوشي ومريدوه طليعة مُعارضي سياسات بورقيبة
>
> وفي زحمة محنة إزاحة الغنّوشي وحزبه من الحكم، حمّلت حركة النهضة وزر كلّ عثرات الانتقال الديمقراطي والحال أنّها لم تحكم البلد وحدها

بعد الثورة، عاد راشد الغنّوشي إلى تونس، وانتقلت حركة النهضة من إسار العمل السرّي إلى رحاب العمل العلني المُقنّن، واستثمرت في محنة المظلومية التي وفّرت لها حاضنة شعبية معتبرة، وانخرطت في معترك الحياة السياسية، وفازت بنسب متفاوتة في تشريعيات 2011 و2014 و2019، وشاركت في تشكيل حكومات عدّة تعاقبت على تونس خلال عشرية الانتقال الديمقراطي (2011 -2021). وفي تلك الفترة، انتقل الغنّوشي عملياً من مُعارضٍ مُطارَدٍ إلى فاعلٍ سياسي وازن، شارك بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة منظومة الحكم. وقد أدرك وحزبه السلطة، والبلد تتجاذبه تيّارات الثورة والثورة المُضادّة، و«لوبيات» الداخل والخارج و«كارتيلات» الفساد، وقوى الشدّ إلى الخلف، والصراع الأيديولوجي المحموم على الهويّة والسلطة. وكان الناس في شوق عارم إلى تحقيق مطالب شتّى، في مُقدّمتها التشغيل، وتحسين الأجور، وتطوير الخدمات، والبنى التحتية، وتحقيق التنمية الشاملة. لذلك لم تكن تجربة الحكم سهلة بالنسبة إلى الإسلاميين في تونس. ذلك أنّه لم تكن لديهم خبرة سابقة في إدارة الدولة، ووجدوا صعوبة في التكيّف مع أذرع الدولة العميقة، والأجهزة البيروقراطية القديمة، والأحزاب العلمانية الإقصائية، التي لم تستوعب فكرة وصولهم إلى السلطة. وفي ذلك الخضمّ، حاول الغنوشي احتواء محنة الحكم. وتحلّى، بحسب ملاحظين، بدرجة عالية من المرونة والبراغماتية، فوجّه بمدّ جسور التواصل بين حركة النهضة وأحزاب ليبراليةٍ ويساريةٍ وقوميةٍ مختلفةٍ (المؤتمر من أجل الجمهورية، التكتّل من أجل العمل والحريات، نداء تونس، التيار الديمقراطي، حركة الشعب، قلب تونس... إلخ)، على نحو مكّن الحركة من تشكيل حكومات ائتلافيةً جسّدت تنوّع الاجتماع السياسي في تونس. كما ساهم الغنوشي وحزبُه وشركاء آخرون في مأسسة التجربة الديمقراطية من خلال صياغة دستور توافقي، وإحداث هيئات رقابية، مدنية مستقلّة، ولم تنخرط حركة النهضة، بحسب مراقبين، خلال فترة حكمها في مشروع أسلمة الدولة وأخونة المجتمع، ولم تصادر الحرّيات العامّة والخاصّة. بل احترمت ثقافة الاختلاف داخل الاجتماع التونسي. لكنّ الثابت أنّ تجربة الحكم استنزفت شعبية حركة النهضة بقيادة الغنّوشي، فقد وجدت الحركة نفسها وجهاً لوجه مع مطلبية شعبية عالية، واحتجاجات نقابية مكثّفة، وجماعات سلفية مُتطرّفة، وعمليات إرهابية دامية، على نحو أربك أداءها في إدارة مشروع الحكم. كما أنّ صعود الغنوشي إلى كرسي رئاسة البرلمان لم يَرُقْ لبعض خصومه السياسيين الذين لم يقبلوا ضمنياً وجود شخصية مُنتخبة، ذات خلفية إسلامية، على رأس المؤسّسة التشريعية، فجدّوا في إرباك إشرافه على المجلس النيابي وتعطيل أشغاله.

ومع فشل حركة النهضة في الحصول على أغلبية برلمانية لتمرير حكومة الحبيب الجملي، ارتفعت وتيرة الخلاف بين قياداتها على الزعامة، وعلى التوزير وصناعة القرار. وفي الأثناء، جرى اعتماد خيار «حكومة الرئيس». وبذلك، بدأت حركة النهضة تفقد خيوط إمساكها بالسلطة، وبدا أنّ دخولها في ائتلافٍ مع حركة الشعب والتيار الديمقراطي ضمن حكومة الرئيس الأولى لم يكن موفّقاً، فقد جدّ الحزبان المذكوران في تعميق أسباب التنافر والصراع على اتخاذ القرار داخل حكومة إلياس الفخفاخ، وفي دعوة رئيس الجمهورية إلى الإمساك بزمام المبادرة، وتفعيل الفصل 80 من الدستور. ومهّد ذلك تالياً إلى ظهور حركة 25 يوليو (2021)، واتخاذ الرئيس قيس سعيّد جملةَ تدابير، منها غلق البرلمان، وحلّ حكومة هشام المشيشي، وإلغاء الدستور، وحلّ المجلس الأعلى للقضاء، وإرساء معالم حكم رئاسي مطلق. وعدّت حركة النهضة تلك القرارات الرئاسية انقلاباً على الدستور، وعلى التجربة الديمقراطية.

وانتقل بذلك الغنّوشي من جديد إلى مُربّع المعارضة. وهو الذي وجّه أنصاره بالتصويت لقيس سعيّد في الدور الثاني من رئاسيات 2019، وعدّه نصيراً للثورة. ويبدو أنّ النفخ في معركة الصلاحيات لاحقاً، عمّق الفجوة بين الرجلين. ولم ينخرط الغنوشي، بحسب مراقبين، في معركة صدامية عنيفة مع المنظومة الحاكمة الجديدة، بل اختار الاعتراض عليها سلمياً، معتبراً أن الدفاع عن الديمقراطية ليس مسؤولية حركة النهضة وحدها، بل شأن كلّ مكوّنات المشهد الحزبي والمدني. وفي زحمة محنة إزاحته وحزبه من الحكم، حمّلت حركة النهضة وزر كلّ عثرات الانتقال الديمقراطي، والحال أنّها لم تحكم البلد وحدها. وجرى فتح ملفّات قضائية ضدّ عدد من قياداتها على خلفية قضايا تلبّس فيها السياسي بالجزائي على نحو غير دقيق، بحسب قانونيين. وفي الأثناء، بدا أنّ كثيراً من الذين تملّقوا الغنوشي سابقاً، من داخل حزبه أو خارجه، تركوه لمصيره أو انقلبوا عليه أو اكتفوا بالتشفّي أو الوقوف على الربوة، وهو سلوك فصامي، يميّز طيفاً معتبراً من السياسيين في تونس. في المقابل عبّرت شخصيات سياسية تونسية بارزة، من اليمين واليسار، عن تضامنها مع الرجل، مُطالِبَةً بإخلاء سبيله، مثل كمال الجندوبي، ونجيب الشابي والأزهر العكرمي، وغيرهم.

ختاماً، يتوكّأ الغنّوشي على عصا الثالثة والثمانين من العمر، بتجربة سياسية جدالية، طويلة ومعقّدة، وبجسد خبر المعتقلات والمنافي طويلاً وأرهقته المحن، ويخشى مراقبون من وفاته في السجن بسبب وضعه الصحي، وإضرابه من حين إلى آخر عن الطعام. لذلك، طالب كثير من السياسيين والحقوقيين والإعلاميين، وصنّاع الرأي العام، في الداخل والخارج، بإطلاق سراحه، وغيره من المعارضين التونسيين، تحقيقاً لانفراج سياسي في أفق الانتخابات الرئاسية القادمة.

(أكاديمي تونسي)

شبح فيتنام يحوم فوق الجامعات الأميركية

دلال البزري

عادت فيتنام مع جامعة كولومبيا الأميركية. نُبِشت الذاكرة، وحضرت ستينيات القرن الماضي وسبعينياته. في تلك الجامعة بالذات، في عام 1968، أطلق الطلاب حركة احتجاج من حرم جامعتهم ضدّ الحرب التي تخوضُها بلادهم على فيتنام. وبعد أسبوع، انتشرت الحركة في جميع الجامعات الأميركية، ثمّ خرجت من أسوارها. استمرّت الاحتجاجات على وقع أهوال هذه الحرب. وضمّت في صفوفها مروحة واسعة من الفئات؛ الحركة المدنية السوداء، وقد اغتيل زعيمُها مارتن لوثر كينغ في بداياتها، ومعها نسوياتٌ ومحامون وأطبّاء، وصحافيون، و«هيبيّون»، وحركات معادية للاستعمار ولأصناف الحروب كافّة. وكانت هذه الفئة الأخيرة منتشرة في أوساط الجيش الأميركي، الذي عرف حالات فرار جماعية من الخدمة، استقبلت السويد خمسين ألفاً منهم.

يتذكّر الروائي الأميركي بول أوستر تلك الفترة ويكتب: «في عام 1968 كنّا واعين جدّياً بما يحصل في باقي أنحاء العالم. فبعد أسابيع على الاحتجاجات الطلابية الأميركية، انطلق إضراب عام في باريس، ويافطة مكتوب عليها: كولومبيا - باريس». ولكنّ بول أوستر لا يرى أنّ حركة فيتنام الأميركية تجاوزت ثورة الطلاب الفرنسيين، وإن غذّتها هذه الأخيرة بروافدها. في تشكوسلوفاكيا مثلاً، كانت التظاهرات الشعبية العارمة ضدّ العسكر السوفييتي المُحتَلّ لأراضيها، ومطلبها «نريد اشتراكية ذات وجه إنساني»، وقد ذاع هذا المطلب في جميع البلدان الرازحة تحت الحكم السوفييتي، وفي إيطاليا كذلك، حيث انضمّ الطلاب إلى العمّال للمرة الأولى، وافتتحوا معاً عهد المعارك المشتركة. أما العالم الذي كان «ثالثاً» وقتها، والعربي منه خصوصاً، فقد كان يغلي. كانت حرب 1967 قد انتهت، وكَرَّسَتْ فكرة فشل الجيوش العربية وهزيمتها، وصَعَدَتْ أخرى أكثر جذريةً منها؛ حرب التحرير الشعبية، الكفيلة وحدها بإزالة الاحتلال الإسرائيلي. تناغمت معها الأنظمة المعادية لعبد الناصر، وكان شعارها هي الأخرى «الصمود والتصدي» ضدّ إسرائيل. استقلال الجزائر، مع شهدائها المليون، غذّى هذه الفكرة، التي شجّعت حرب استنزاف بين إسرائيل ومصر، وانتهت بحرب أكتوبر/ تشرين الأول (1973). ولكنّ التفاعل مع الحركة المعادية للحرب الأميركية ضدّ فيتنام، وتفاعل الحركات الطلابية الأوروبية معها، الفرنسية منها بشكل خاص، ضخّ أيضاً أفكاراً وسلوكياتٍ وحزبياتٍ، تَجْمَعُ بين فيتنام وفلسطين؛ بينها وبين التحرّر من الاستعمار والإمبريالية؛ بينها وبين التحرّر النسوي والنضال الطبقي. تظاهرات بيروت الطلابية، وقتها، تحشد لمطالبها الخاصّة، ولتحرير فلسطين وفيتنام في آن معاً. تصرخ بأعلى صوتها تحيات شخصية إلى قائد حركة التحرّر الفيتنامية هوشي منه (1969)، ووزير الدفاع في الحكومة الثورية، الجنرال فو نجوين جياب (2013)، المنتصر على الجيش الأميركي، ومن قبله الجيش الفرنسي، الذي احتلّ الهند الصينية بُعيد نهاية الحرب العالمية الثانية. شباب أميركا، آنذاك، أخذوا على حكومة بلادهم خوضها حرباً بعيدة، خاسرة، تهزمها الصور الآتية من الميدان، وينال أصحابها الجوائز الرفيعة، بسبب قدرتها على إشعال الرأي العام ضدّها. منها صورة القس البوذي الذي يشعل النار في نفسه احتجاجاً على الاحتلال الأميركي أو صورة تلك البنت الصغيرة الراكضة وسط أقرانها، ونار «النابالم» مشتعلة في جسدها كلّه، وجنود أميركيون يواصلون جولتهم، من دون إلقاء نظرة عليها.

> طلاب الجامعات الأميركية وجدوا في القضية الفلسطينية عاملاً مُوحّداً لجملة قضايا أخرى، تمنح عدالتها كلّ صاحب حقّ الانضمام إلى من يباركها ويتضامن معها
>
> في زمن فيتنام كانت روح العصر مختلفة، كان العالم واضحاً بانقسامه بين رجعي، إمبريالي، صهيوني، وآخر توّاق إلى الحرّية

اليوم، تعيد حركة الجامعات الأميركية، أيضاً، إلى المشهد شخصيةً كانت محورية انخرطت فيها، ونظّرت لها، ودخلت السجن بسببها؛ أنجيلا دايفيس، البالغة من العمر اليوم 80 عاماً، تتحدث عن انتفاضة هذه الجامعات. تُذكّرنا بأنّها كانت عضوة في منظّمات عديدة؛ الحزب الشيوعي الأميركي، الفهود السود، اتحاد الطلاب الألمان الاشتراكيين... إلخ. تلخّص دايفيس موبقات الوضع الراهن؛ الاستعمار، العنصرية، البطريركية. تُعبّر عن سعادتها باشتراك السود في هذه الحركة، وتقول: «إنّ التضامن مع الفلسطينيين ونضالهم، خلال عشرات السنوات الماضية، من أجل أرضهم وثقافتهم وحرّيتهم، هو من زمن طويل ثيمة محوريّة في حياتي السياسية». وتروي قصّة الرسائل التي كانت تصلها في سجنها الأميركي من سجناء فلسطينيين، وكيف أنّها التقت أحدهم يوماً في أميركا.

الآن، كلّنا تابعنا انطلاق الحركة من جامعة كولومبيا، والقمع والاعتقالات وتدمير الخيام، التي انتشرت في عدد لم يَعدْ يُحصى من الجامعات الأميركية، وفي جامعات فرنسية، وأسترالية، حتّى اللحظة. واضح أيضاً أنّ الحكم الأميركي لا يريد لها هذا الانتشار، فهو أخطر ممّا كان عليه في ستينيات القرن الماضي. إنّه يهزّ سياسة إسرائيلية أميركية تاريخية، توصَف بـ«العضوية»، تتشابك فيها المصالح والمصانع العسكرية والاستراتيجيات، مع أفعال إيمان راسخة، وحركات دينية متعصّبة. يقول الطلاب المُنْتَفِضُون إنّ الموضوع ليس «مجرّد سياسة خارجية»؛ إنّهم شهود على إبادة يشجّعها الرئيس الأميركي، الذين اقترعوا له، فغشّهم. وكلما زاد عدد الضحايا في غزّة، وغابت أفق الحلول، يشعرون بأنّهم شخصياً معنيون. يتظاهرون ضدّ استثمارات جامعاتهم في مؤسسات تساهم في الجهود الحربية الإسرائيلية. ويلتقون مع «عصر فيتنام» في أنّ حكومتهم تساهم في حرب خاسرة، لا أفق لها على الإطلاق. الحركة لم تَنْطَلِقْ من عدم. خَلْفُهَا أكثر من مائة مجموعة طلابية، تضمّ سوداً وعرباً وفلسطينيين، ومسلمين ويهوداً. كما في فيتنام، تسبقها انتفاضات قصيرة، مثل «احتلوا وول ستريت»، ضدّ السياسات المالية للمصارف الأميركية، وحركة حياة السود مُهمّة، المعادية للعنصرية، إثر مقتل شاب أسود على يد الشرطة اعتباطاً، والحركة المعادية لحمل السلاح، والحركة النسوية والبيئية... إلخ. أيّ أنّ طلاب الجامعات الأميركية وجدوا في القضية الفلسطينية عاملاً مُوحّداً ومُفَجّراً لجملة من القضايا الأخرى، تمنح عدالتها كلّ صاحب حقّ الانضمام إلى من يباركها ويتضامن معها.

تتفوّق حركة اليوم على حركة فيتنام بوفرة صورها، وشرائطها اليوتيوبية، ومشيعيها على مواقع التواصل، وفيض متابعيها ومُحلّليها ومُروّجيها، وبضخامة قدرتها الإعلامية، وبسرعة انتشار دعواتها حول العالم بأسره. تلتقي مع حركة فيتنام في أنّ لها قضية مركزية؛ وقف الدعم الأميركي لإسرائيل، ولكنّها تعطي الآن الأولوية لفلسطين، وحولها القضايا «الفرعية» الأخرى. وأيضاً، في أنّها بدأت تتجاوز حدودها الوطنية لتنتشر في جامعات غير أميركية. ولكن هناك فرقاً بين الاثنين: في زمن فيتنام كانت روح العصر مختلفة، كان العالم واضحاً بانقسامه بين رجعي، إمبريالي، صهيوني، وآخر توّاق إلى الحرّية، واحد لا يشذّ عن القاعدة. أصحاب الحقّ هم جسم واحد.. اتجاه واحد.

كيف يمكن اليوم لحركة الطلاب أن تنتشر أينما كان عندما تكون القسمة القديمة أصبحت تداخلاً وتشابكاً واختلاطاً للمعايير، بين مطالب الحرّية وحركات اليمين المتطرّف والشعبوية والإسلام السياسي؟ ويسار منقسم بين مُنْقَاد إلى هذا الإسلام السياسي ومناهض له؟ وإذا حاولت تحديد روح العصر، لن يكون المرجع ذاك الذي عاصَرَتْه حرب فيتنام، إنما خليط مُعقّد من الاستثناءات. خذْ مثلاً محور الممانعة الناشط على الخطّ اليومي لهذه الحرب، تدخل حساباته السلطوية مع لغته ومناوراته الفلسطينية، فلا تعود تفهم إنّ كانت هذه الحركات ترنو إلى التحرّر أم إلى العبودية. كذلك الأمر بالنسبة لأوكرانيا. كيف يمكن للمرء أن يكون مع تحرير فلسطين، وضدّ تحرير أوكرانيا، فينضم إلى اللسان الروسي المؤيّد لبوتين، ولفلسطين في الوقت عينه؟ أو بشار الأسد. كيف تقاتل من أجله، وتقاتل من أجل فلسطين؟ أو كيف يكون نظام يعدم شعبه صارخاً ضدّ الإمبريالية والصهيونية، من دون أيّ تكذيب؟ أمّا الجامعات العربية التي يُنتظر من بعضها تفاعلٌ شبيه بذاك الذي عرفته وقت فيتنام، فهي قابعة في سريرتها. إنّها مقموعة بلطف وبعنف. واقعة وسط الفوضى والألغاز.

(كاتبة لبنانية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads